الحق في التعليم كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة في التزامات الدول تجاه الأطفال والشباب وفق القانون الدولي

م.د.كوسار سعيد غفور احمد [1]

قسم ادارة النفط والغاز والطاقة، كلية الادارة والاقتصاد, kosar.ghafoor@chu.edu.iq

المؤلف المسؤول عن المراسلات: م.د.كوسار سعيد غفور احمد*

الملخص:

يُعدّ الحق في التعليم من أبرز الحقوق الإنسانية والأساسية التي كرّستها المواثيق الدولية، بوصفه شرطًا جوهريًا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكرامة الإنسانية. فالتعليم الجيد والمنصف والشامل يشكّل محورًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما الهدف الرابع من أجندة الأمم المتحدة 2030. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التزامات الدول القانونية تجاه ضمان الحق في التعليم للأطفال والشباب، وفق منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال تحليل النصوص الدولية ذات الصلة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام 1999، وغيرها. تركّز هذه الدراسة على مدى امتثال الدول لهذه الالتزامات في ضوء التفاوتات التنموية، والنزاعات المسلحة، والتحولات الرقمية، مع تحليل التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، خصوصًا في الدول النامية. كما يتناول البحث الحق في التعليم كأداة تمكين الشباب للمساهمة في تعزيز فرص العمل اللائق، والابتكار، والمشاركة المجتمعية الفاعلة. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال استقراء النصوص القانونية الدولية وتقييم الممارسات الوطنية التي تحول دون التطبيق الفعّال للحق في التعليم والمنهج الوصفي لوصف وتحليل الالتزامات الدولية والمنهج الاستقرائي لاستنباط النتائج والتوصيات من الواقع العملي والتجارب المقارنة بهدف تحديد الثغرات القانونية والمؤسسية. وتخلص الدراسة إلى التأكيد على أن تعزيز هذا الحق لا يتحقق إلا بتكامل الجهود بين التشريع الوطني، والمساءلة الدولية، والسياسات التعليمية الدامجة، بما يجعل التعليم رافعة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: حق التعليم، التنمية المستدامة، الاطفال، الشباب، القانون الدولي.

1. المقدمة:

1.1التعريف بالموضوع وأهميته:

يُعدّ الحق في التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد أكدت المواثيق الدولية، وعلى رأسها **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (المادة 26)** و**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 (المادة 13)**، أن التعليم حق أساسي يجب أن يتاح للجميع دون تمييز. كما تُعد **اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989** و**خطة التنمية المستدامة 2030** بمثابة إطارين متكاملين يُلزمان الدول بتوفير تعليم شامل ومنصف وجيد النوعية، يهيئ الأطفال والشباب للمشاركة الفاعلة في التنمية ورغم هذا الإطار الدولي، لا تزال تحديات التطبيق قائمة، خصوصًا في الدول النامية التي تواجه قصورًا في التشريعات والسياسات التعليمية إضافةً إلى النزاعات المسلحة والازمات الاقتصادية التي تؤثر في وفاء الدول بالتزاماتها القانونية. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول الحق في التعليم ليس كغاية في حد ذاته، بل كأداة استراتيجية لتمكين الشباب، وتنمية المجتمعات، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وتسعى هذه الورقة البحثية إلى فحص طبيعة "التزامات الدول" بموجب القانون

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

الدولي، وتحليل مدى كفاية هذه الالتزامات في ضمان تعليمٍ مستدامٍ يواكب متطلبات العصر الرقمي واحتياجات سوق العمل المستقبلي.

لذلك سعينا من خلال هذه الدراسة ان نبين اشكالية البحث و مايتبادر الى الاذهان من اسئلة بحثية تفرض نفسها وبقوة في هذا المجال، كالتالي:

- كيف يسهم الالتزام الدولي بالحق في التعليم في تعزيز التنمية المستدامة، وما مدى فعالية الأطر القانونية الدولية في ضمان هذا الحق للأطفال والشباب في ظل التحديات التنموية المعاصرة؟
- وجود فجوة بين النصوص القانونية الدولية وتطبيقها العملي في الدول النامية بالاضافة الى وجود التباس حول حق التعليم في ما اذا كانت أداة تمكين قانونية وتنموية، ام حقًا منفصلًا عن بقية الحقوق.
- وجود حاجة ملحة إلى تبني آليات مراقبة دولية أكثر إلزامًا في تقارير الأمم المتحدة الدورية بشأن تنفيذ الالتزامات التعليمية

يتجلى اهداف هذه الدراسة في تحليل الإطار القانوني الدولي المنظم لحق التعليم للأطفال والشباب وتقييم مدى التزام الدول بهذه الاتفاقيات من خلال نماذج مقارنة (دول نامية مقابل دول متقدمة). واستكشاف العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة من منظور حقوقي، واقتراح آليات قانونية ومؤسسية لتعزيز الالتزام الدولي بالحق في التعليم.

تفترض هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين كفاءة النظم التعليمية ومدى التزام الدول بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحق التعليم. القصور التشريعي والمؤسسي في بعض الدول هو العائق الرئيس أمام تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. بالاضافة الى تفعيل آليات المساءلة الدولية والرقابة على تنفيذ الالتزامات القانونية يمكن أن يعزز من كفاءة النظم التعليمية ويحقق العدالة التعليمية.

2. الدراسات السابقة

حظي موضوع الحق في التعليم باهتمام واسع في الدراسات القانونية والحقوقية، ولا سيما في ضوء التطورات التي شهدها القانون الدولي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، حيث لم يعد التعليم ينظر إليه بوصفه خدمة اجتماعية فحسب، وإنما باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ووسيلة جوهرية لإعمال العديد من الحقوق الأخرى، فضلاً عن كونه أحد أهم المدخلات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار يمكن عرض أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحق في التعليم والتنمية المستدامة

تناولت دراسة Fons Coomans الموسومة ب SDG_4" : Ensure Inclusive and Equitable Quality Education and Promote Lifelong Learning Opportunities for All" العلاقة بين الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمعايير المقررة في القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان. وركزت الدراسة على مدى إسهام الهدف الرابع في تطوير الحق في التعليم، كما بحثت طبيعة التعليم باعتباره منفعة عامة، ودور القانون الدولي لحقوق الإنسان في تعزيز تنفيذ أهداف التعليم. وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف الرابع وإطار التعليم 2030 يعيدان تأكيد الالتزامات القانونية القائمة على الدول بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وأن الحق في التعليم يشكل أساساً قانونياً مهماً لتنفيذ الهدف الرابع وتحقيق غاياته.تتفق الدراسة المذكورة مع مابحثناه في تناولها للعلاقة بين الحق في التعليم وأهداف التنمية المستدامة، إلا أن دراستنا يختلف عنها في تركيزه على البعد القانوني لمسؤولية الدول تجاه فئتي الأطفال والشباب، ومحاولة تحديد طبيعة الالتزامات الدولية الملقاة على عاتق الدول لضمان هذا الحق، ومدى مساهمة الوفاء بهذه الالتزامات في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الإطار القانوني للحق في التعليم

تناولت دراسة اليونسكو الموسومة ب :

"Operationalizing Sustainable Development Goal 4, A Review of National Legislations on the Right to Education" الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالحق في التعليم ومدى ملاءمتها لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على مراجعة تشريعات عدد من الدول، وانتهت إلى أن تعزيز الأطر القانونية الوطنية وتنفيذها

بصورة فعالة يمثلان أساساً ضرورياً لضمان الحق في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في مجال اهتمامها بالبعد القانوني للحق في التعليم وعلاقته بالهدف الرابع، إلا أن دراستنا تركز بصورة أكبر على مصدر الالتزام ذاته، أي القواعد الدولية التي تفرض على الدول واجبات محددة تجاه الأطفال والشباب، مع بحث كيفية انتقال هذه الالتزامات من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في الحق في التعليم

تناولت دراسة حديثة بعنوان "Realizing the Right to Education for All: Approaches to Removing Barriers Based on Gender, Disability, and Socioeconomic Status in 193 Countries" مدى كفاية الأطر القانونية والسياساتية في 193 دولة لإزالة العوائق التي تحول دون التمتع المتساوي بالحق في التعليم. وركزت الدراسة على العوائق المرتبطة بالوضع الاقتصادي والإعاقة والتمييز، وانتهت إلى وجود تفاوت واضح بين الدول في مستوى الحماية القانونية، وأن ضمان التعليم الشامل يتطلب تعزيز الحماية القانونية من مختلف أشكال التمييز والاستبعاد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة لما بحثناه في دعم مبدأ المساواة وعدم التمييز باعتباره أحد الالتزامات الأساسية للدول في مجال التعليم. غير أن دراستنا الحالي لا يقتصر على إزالة عوائق التمييز، بل يتناولها باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع من الالتزامات الدولية تجاه الأطفال والشباب، وتربط الوفاء بهذه الالتزامات بالغاية الأوسع المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة.

تناولت دراسة Mamta Viswanath المعنونة "Role of Right to Education Act to Promote Sustainable Development in India" دور التشريع الهندي الخاص بالحق في التعليم في دعم التنمية المستدامة، مع التركيز على قانون حق الأطفال في التعليم المجاني والإلزامي لعام 2009، ومدى إدماج مفاهيم التعليم من أجل التنمية المستدامة في النظام التعليمي والمناهج الدراسية. وخلصت الدراسة إلى أن التعليم يمثل وسيلة أساسية لإعداد الأفراد للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في التعليم ينبغي أن يكون جزءاً من البناء المؤسسي للنظام التعليمي.

يختلف دراستنا عن الدراسة المشارة اليه اعلاه في أن الأخيرة اتخذت من التجربة الهندية إطاراً تطبيقياً لدراسة العلاقة بين التشريع والتعليم والتنمية المستدامة، بينما يتبنى مايحثناه في دراستنا منظوراً دولياً يركز على التزامات الدول بموجب القانون الدولي، مع دراسة الحماية المقررة للأطفال والشباب على المستوى الدولي.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن معظمها تناول أحد الجوانب الجزئية المرتبطة بموضوع البحث؛ فبعض الدراسات ركزت على العلاقة بين الهدف الرابع والحق في التعليم، وبعضها تناولت الأطر القانونية الوطنية، في حين ركزت دراسات أخرى على التمويل أو المساواة وعدم التمييز أو التجارب الوطنية.

ومع أهمية هذه الدراسات في بناء الإطار النظري والقانوني للبحث، نلاحظ وجود حاجة إلى دراسة تجمع بين هذه العناصر ضمن إطار قانوني دولي متكامل، وذلك من خلال تحليل الحق في التعليم بوصفه مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة التزامات الدول تجاه الأطفال والشباب في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالإتاحة والمجانية والإلزامية والمساواة وعدم التمييز والجودة، فضلاً عن الالتزام بالتعاون الدولي وتوفير الموارد اللازمة لإعمال الحق في التعليم.

ومن ثم تتمثل الفجوة العلمية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها في عدم التركيز الكافي، في الدراسات السابقة، على التفاعل بين ثلاثة أبعاد مترابطة هي: الحماية الدولية للحق في التعليم، والتزامات الدول تجاه الأطفال والشباب، ودور الوفاء بهذه الالتزامات في تحقيق التنمية المستدامة. وتهدف دراستنا إلى معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة قانونية تحليلية تستند إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والوثائق الصادرة عن أجهزة الأمم

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، وبوجه خاص الهدف الرابع المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

3. الاطار النظري للدراسة

تتكون هذه الدراسة من المحاور التالية-:

المحور الاول: التأصيل القانوني للحق في التعليم في القانون الدولي

المحور الثاني: المفاهيم الأساسية للتعليم والطفل والشباب والتنمية في القانون الدولي

المحور الثالث: التزامات الدول تجاه الاطفال والشباب. (دراسة تحليلية).

3. 1. المحور الاول: التاصيل القانوني للحق في التعليم في القانون الدولي

يعتبر الحق في التعليم حقاً أصيلاً لا يتجزأ، وقد تعززت حمايته عبر سلسلة من المعاهدات والمواثيق الدولية التي فرضت على الدول التزامات قانونية محددة، كمايلي :

١ .الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)

يُعد هذا الإعلان حجر الزاوية، حيث نصت المادة 26 على أن "لكل شخص الحق في التعليم"، وأكدت على أن التعليم يجب أن يكون مجانياً في مرحلتيه الأساسية والدنيا، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً. (الامم المتحدة. 1948)

٢ .العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد 13 و14)

تعتبر المادة 13 من هذا العهد أشمل نص قانوني دولي بشأن التعليم، حيث حددت أهداف التعليم، ب(تنمية الشخصية الإنسانية، تعزيز التفاهم بين الشعوب، تمكين الناس من المساهمة الفعالة في مجتمع حر). (نيويورك. الامم المتحدة. 1966)

تمكنت المادة 14من هذا العهد، من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة. (وثيقة الأمم المتحدة E/C.12/1999/10، 8 كانون الأول/ديسمبر .1999)

٣ .اتفاقية حقوق الطفل (1989) – (المواد 28 و29)

تعتبر هذه الاتفاقية المرجعية الأهم للأطفال، حيث ركزت على:

* المادة 28: جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع، وتشجيع تطوير أشكال مختلفة من التعليم الثانوي. (الامم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل. 1989)

* المادة 29: وضعت معايير "جودة التعليم"، مؤكدة أن التعليم يجب أن يوجه نحو تنمية مواهب الطفل وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها. (الامم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل.1989)

٤ .التفسير القانوني (التعليق العام رقم 13)

هذه الوثيقة الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الأداة التي تستخدمها لفهم "إطار 4"As، وهو المعيار الذي تقاس به التزامات الدول، وهو كالتالي: (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1999) التابعة للامم المتحدة

1. التوافر: توفير المؤسسات والبرامج التعليمية الكافية .

يتجاوز هذا الالتزام مجرد بناء المدارس؛ ففي عام 2026، أصبح "التوافر" يعني وجود بنية تحتية تعليمية آمنة ومجهزة بالتكنولوجيا الرقمية. إن التزام الدولة تجاه الأطفال يفرض توفير كادر تعليمي مدرب ومناهج تعليمية متاحة للجميع دون استثناء، وهو ما يمثل القاعدة الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري.(أبو الوفا، أحمد (2016))

2. إمكانية الوصول: عدم التمييز، والوصول المادي، والوصول الاقتصادي.

ينقسم هذا الالتزام إلى ثلاثة أبعاد: عدم التمييز، الوصول المادي، والوصول الاقتصادي. وفي سياق التنمية المستدامة، تلتزم الدول بإزالة كافة العوائق التي تمنع الشباب من الوصول إلى التعليم التقني والجامعي، مع التركيز على الفئات الهشة والفقيرة، لضمان مبدأ

"تكافؤ الفرص" في سوق العمل. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألسكوا) (2022))

3. المقبولية : ملاءمة المناهج وجودتها.

لا يكتمل تحليل التزامات الدول بمجرد استعراض النصوص، بل يجب إخضاع هذه الالتزامات لنمط القياس الدولي المعروف بـ "إطار العناصر الأربعة" (As4 Framework) ، والذي يعد المعيار الجوهري لتقييم مدى فاعلية الحق في التعليم كمدخل للتنمية المستدامة.(أحمد محمود(2018))

4. القدرة على التكيف : مرونة التعليم ليناسب الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات.

يركز هذا المعيار على "جودة التعليم". فالحق في التعليم لا يتحقق بمجرد الحضور، بل يجب أن يكون المحتوى التعليمي مقبولاً وملائماً ثقافياً وعلمياً. وبما أننا في منتصف الطريق نحو رؤية 2030، فإن المقبولية تعني اليوم دمج "مهارات القرن الحادي والعشرين" والذكاء الاصطناعي في المناهج، لضمان أن مخرجات التعليم تلبي طموحات الشباب واحتياجات التنمية. (عبد الكريم الكيلاني(2020) .)

ان الالتزام الأكثر حيوية في عصرنا الحالي؛ هو أن يفرض على الدول جعل التعليم مرناً وقادراً على الاستجابة لتغيرات المجتمع واحتياجات الطلاب المتنوعة. إن قدرة النظام التعليمي على التكيف مع التحول الرقمي والأزمات البيئية هي الضمانة الحقيقية لتحقيق استدامة التنمية، وتمكين الشباب من أدوات "التعلم مدى الحياة". (فراس نعيم جاسم، «الضمانات الدولية لحماية الحق في التعليم في القانون الدولي الإنساني. 2020)

فالتوافر وإمكانية الوصول؛ يمثلان الضمانة القانونية لعدم ترك أحد خلف الركب، وهو المبدأ الجوهري للتنمية المستدامة، حيث تلتزم الدول بإزالة الحواجز الاقتصادية والجغرافية أمام الأطفال والشباب. وبالتالي فشل الدولة في توفير إنترنت سريع في المدارس الريفية يعد انتهاكاً لالتزامها بـ 'إمكانية الوصول'، ويعيق بالتالي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة". (رقيب محمد جاسم وسيفان باكراد ميسروب. حماية حق الطفل في التعليم. 2015)

أما المقبولية والقدرة على التكيف؛ هنا تكمن جوهر الاستدامة؛ فالتزام الدولة لا ينتهي عند توفير مقعد دراسي، بل يمتد لضمان أن يكون التعليم "جيداً" و "مرناً"، بحيث يزود الشباب بالمهارات الخضراء والتقنية اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل (مثل التغير المناخي والتحول الرقمي). (رؤى خالد سكران، «الحق في التعليم كحق من حقوق الإنسان وأثره في تحقيق التنمية المستدامة». 2024)

في حال ربطها بواقع التعليم يمكننا الإشارة إلى أن "المقبولية" في عام 2026 لم تعد تقاس بنجاح الطالب في الاختبارات التقليدية، بل بقدرته على التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي، وهذا الربط يثبت أن الحق في التعليم ليس "حقاً استهلاكياً" بل هو "حق استثماري" طويل الأمد يؤسس لقاعدة بشرية قادرة على قيادة التنمية.(فلاح مهدي عبد السادة، الحماية الدولية لحق الطفل في التعليم.2023).

وبذلك نرى انه لا يمكن فصل الالتزامات القانونية الدولية عن الغايات التنموية؛ فمعايير (التوافر، إمكانية الوصول، المقبولية، والقدرة على التكيف) هي الأدوات التشغيلية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

3. 2. المحور الثاني: المفاهيم الأساسية للتعليم والطفل والشباب والتنمية في القانون الدولي

يقتضي البحث في الحق في التعليم بوصفه مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة به، ولا سيما مفهوم التعليم، والطفل، والشباب، والتنمية. وتكتسب هذه المفاهيم أهميتها من كونها تشكل الإطار المفاهيمي الذي تُبنى عليه التزامات الدول الدولية في مجال ضمان الحق في التعليم، وبخاصة تجاه الفئات العمرية التي تمثل أساس التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

3. 2. 1. مفهوم التعليم من منظور القانون الدولي العام

لا يوجد في القانون الدولي تعريف جامع مانع لمفهوم التعليم في اتفاقية واحدة، إلا أن منظومة حقوق الإنسان الدولية أرست مجموعة من العناصر التي تكشف عن مضمونه القانوني. ومن منظور القانون الدولي، يمكن تعريف التعليم بأنه:

حق إنساني أساسي يقتضي التزام الدولة بإنشاء نظام تعليمي متاح وميسور وقابل للوصول وغير تمييزي وذي جودة، يهدف إلى تنمية شخصية الإنسان وقدراته العقلية والثقافية والاجتماعية، وتمكينه من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. (الاعلان العالمي لحقوق الانسان. الامم المتحدة. 1948.م(26))

يكتسب هذا التعريف أهمية خاصة لأن الحق في التعليم لا يعني مجرد الالتحاق بالمدرسة، وإنما يتضمن عناصر متعددة، من أهمها:

1. توافر المؤسسات والبرامج التعليمية.
2. إمكانية الوصول إلى التعليم دون تمييز.
3. القدرة الاقتصادية على الانتفاع بالتعليم.
4. قبول العملية التعليمية وجودتها.
5. ملاءمة التعليم لاحتياجات المتعلمين والمجتمع.

ومن ثم، فإن التعليم في القانون الدولي يمثل وسيلة لإعمال حقوق أخرى، وأداة أساسية لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

التعليم كركيزة لأهداف التنمية المستدامة (رؤية 2030)

حيث نرى بأن التعليم الجيد كأداة للتمكين يكسر حلقة الفقر المتوارثة؛ فكل عام إضافي من التعليم يزيد من دخل الفرد المستقبلي ويقلل من احتمالية وقوعه تحت خط الفقر بالاضافة الى المساواة، فالالتزام بتوفير التعليم للفتيات والشباب المهمشين ليس مجرد شعار، بل هو ضرورة اقتصادية لرفع معدلات المشاركة في القوى العاملة الوطنية. (TVETUNESCO (2023).

الفرق الجوهري بين "التعليم التقليدي" و"التعليم من أجل التنمية". يظهر في تمكين الشباب من احداث تحول في سياسات الدول نحو التعليم التقني والمهني. حيث يعاني الشباب من بطالة هيكلية بسبب عدم تطابق مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل؛ الالتزام الدولي يفرض على الدول تحديث مناهجها لتشمل الذكاء الاصطناعي، البرمجة، والمهارات الخضراء .(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP.(2025))

ان اخذ التعليم كاداة استثمار عن طريق تحويل الموارد التعليمية نحو التدريب المهني يقلل من معدلات "تسرب الشباب" من التعليم، ويجعلهم عناصر منتجة بسرعة أكبر.

أرقام وحقائق من تقرير اليونسكو(2025/2026)

في تقاريرها الأخيرة حول "فجوة المهارات" و"تمكين الشباب"، تشير اليونسكو إلى أرقام صادمة تعزز من أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، كالتالي: ((OHCHR (2019)

-أزمة المهارات العالمية: هناك حوالي 450 مليون شاب حول العالم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل.

- عدم الجاهزية للذكاء الاصطناعي: تشير البيانات إلى أن 86% من الطلاب لا يشعرون بأنهم مستعدون بشكل كافٍ لبيئة عمل تعتمد على الذكاء الاصطناعي.(AI)

- الفجوة الجندرية الرقمية: في الدول ذات الدخل المنخفض، لا تزال 90% من الفتيات والشابات خارج نطاق الاتصال بالإنترنت (Offline)، مما يضعف التزامات الدول تجاه المساواة في التعليم.

-استراتيجية اليونسكو للتعليم التقني (2022-2029): ركزت التحديثات الأخيرة في 2026 على ضرورة "تخضير المهارات " (Green Skills)لمواجهة التغير المناخي كجزء أصيل من حق الشباب في تعليم يضمن لهم مستقبلاً مستداماً.

رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير التنمية البشرية 2025)

تقرير التنمية البشرية الأخير لعام 2025 يحمل عنوانًا دالاً وهي "مسألة اختيار" الناس والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي"، ويركز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي((2025) (UNDP)

-تباطؤ التنمية البشرية: يحذر التقرير من أن التقدم في "دليل التنمية البشرية (HDI) "شهد تباطؤاً غير مسبوق، وأن التعليم هو المفتاح الوحيد لإعادة إشعال فتيل التنمية.

-التعليم المستجيب للقرن الـ 21: يدعو منظمة الامم المتحدة الانئمائي الـ (UNDP)الدول إلى "تحديث أنظمة التعليم" ليس فقط لتوفير المعلومات، بل لتمكين "الوكالة البشرية (Human Agency)" بحيث يتعاون البشر مع التكنولوجيا ولا يستبدلون بها.

مما سبق نستنتج أن التقارير الدولية الحديثة، ولا سيما تقرير اليونسكو لعام 2026 حول تمكين الشباب، تؤكد أن الحق في التعليم لم يعد يقتصر على محو الأمية التقليدية، بل امتد ليشمل 'المواطنة الرقمية'. ومع وجود 450 مليون شاب يعانون من فجوة مهارية حادة، فإن التزام الدول وفق القانون الدولي يتجاوز توفير المدارس إلى ضمان جودة المخرجات التعليمية ومدى مواءمتها مع 'المهارات الخضراء والرقمية' التي شدد عليها تقرير التنمية البشرية الصادر عن UNDP لعام 2025، بوصفها الركيزة الأساسية لمنع استمرار تباطؤ مؤشرات التنمية البشرية العالمية."

3. 2. 2. مفهوم الطفل من منظور القانون الدولي العام

يُعد مفهوم الطفل من أكثر المفاهيم وضوحاً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ قدمت اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989تعريفاً قانونياً صريحاً.

فوفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، يُقصد بالطفل، بوجه عام، كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. وبذلك يمكن تعريف الطفل في إطار القانون الدولي بأنه:

كل إنسان لم يبلغ سن الثامنة عشرة، ما لم يقرر القانون الوطني سنّاً أدنى للرشد، ويتمتع بمجموعة من الحقوق والحماية الخاصة التي تفرض على الدول التزامات إيجابية وسلبية لضمان نموه وبقائه وحمايته ومشاركته في المجتمع. (اتفاقية حقوق الطفل.1989. م(1))

ولا ينظر القانون الدولي إلى الطفل باعتباره مجرد شخص يحتاج إلى الحماية، وإنما باعتباره صاحب حقوق. وقد كرست اتفاقية حقوق الطفل أربعة مبادئ أساسية تحكم تفسير حقوق الطفل، وهي:

- عدم التمييز.
- مراعاة مصلحة الطفل الفضلى.
- الحق في الحياة والبقاء والنماء.
- احترام آراء الطفل ومشاركته.

وتبرز العلاقة المباشرة بين مفهوم الطفل والحق في التعليم؛ إذ خصصت الاتفاقية المادة 28 للحق في التعليم، بينما ربطت المادة 29 التعليم بتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وإعداده لحياة مسؤولة في مجتمع حر.

ومن هنا فإن التعليم في مرحلة الطفولة ليس مجرد حق تعليمي، وإنما أحد أهم أدوات حماية الطفل وتحقيق نموه الشامل.

3. 2. 3. مفهوم الشباب من منظور القانون الدولي العام

يختلف مفهوم الشباب عن مفهوم الطفل من الناحية القانونية؛ إذ لا توجد في القانون الدولي العام قاعدة اتفاقية عالمية موحدة تحدد سناً واحداً للشباب تنطبق في جميع السياقات.

وتستخدم الأمم المتحدة في العديد من سياقاتها الإحصائية والسياساتية مصطلح الشباب للإشارة عادةً إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة، مع وجود اختلافات في التعريفات المستخدمة في بعض الوثائق والبرامج الدولية والوطنية. (الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966. م13).

ومن ثم، يمكن صياغة مفهوم قانوني وظيفي للشباب على النحو الآتي:

الشباب هم فئة عمرية واجتماعية تقع في مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرشد، وتشمل أشخاصاً يتمتعون بكامل حقوق الإنسان المقررة دولياً، مع مراعاة خصوصية احتياجاتهم المرتبطة بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية والصحة والتنمية وبناء المستقبل. (طيبة جواد حمد المختار، وفلاح مهدي عبد السادة، «جهود المنظمات الدولية المتخصصة في حماية حق الطفل في التعليم«.2023)

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

وتكمن أهمية مفهوم الشباب في القانون الدولي في أن هذه الفئة تمثل حلقة الوصل بين حماية الطفل ومتطلبات الرشد الكامل. فالشباب يتمتعون، من حيث الأصل، بالحقوق العامة المقررة لجميع الأشخاص. (الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.م14) ومنها:

- الحق في التعليم
- الحق في العمل
- الحق في الصحة
- الحق في المشاركة في الحياة العامة
- الحق في عدم التمييز
- الحق في التنمية
- الحق في المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهنا تظهر أهمية التعليم بالنسبة للشباب بصورة خاصة؛ لأنه لا يقتصر على اكتساب المعرفة، وإنما يرتبط بالتأهيل المهني، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة المجتمعية، والابتكار، ومواجهة البطالة والفقر.

مما سبق تتضح الصلة بين الفئتين والحق في التعليم من خلال كون التعليم وسيلة أساسية لحماية الطفل وتنمية قدراته، وتأهيل الشباب للمشاركة الفاعلة في المجتمع وسوق العمل، وتعزيز قدرتهم على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة

3. 2. 4. مفهوم التنمية من منظور القانون الدولي العام

يُعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شهدت تطوراً كبيراً في القانون الدولي. فقد انتقل المفهوم تدريجياً من التركيز على النمو الاقتصادي وزيادة الناتج والثروة إلى مفهوم أكثر شمولاً يقوم على الإنسان وحقوقه واحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد شكل إعلان الحق في التنمية لعام 1986محطة مهمة في هذا التطور؛ إذ أكد أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاه جميع السكان وجميع الأفراد، على أساس مشاركتهم الفاعلة والحرة والهادفة في التنمية والاستفادة العادلة من ثمارها. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، *إعلان الحق في التنمية*، القرار 128/41، 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.)

وبناءً على ذلك يمكن تعريف التنمية من منظور القانون الدولي بأنها:

عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تحقيق التحسين المتكامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية للإنسان والمجتمع، بما يكفل إعمال حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية والاستفادة العادلة من نتائجها. (الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، 1986. م1)

وهذا المفهوم يمثل الأساس للانتقال من التنمية التقليدية إلى التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بالتعليم

تتجسد أهمية الحق في التعليم بالنسبة للتنمية المستدامة في كونه يسهم في بناء رأس المال البشري، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز فرص العمل والمشاركة الاجتماعية، وتنمية الوعي بالمسائل البيئية وحقوق الإنسان. ولذلك جاء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ليؤكد ضرورة ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2015، الهدف الرابع.)

أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر وضوحاً في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وتقوم التنمية المستدامة على التكامل بين ثلاثة أبعاد رئيسية: (الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المصدر نفسه)

البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي + البعد البيئي مع وجود البعد القانوني والحوكمة وحقوق الإنسان باعتبارها عناصر داعمة لتحقيق هذه الأبعاد. ويمكن تعريف التنمية المستدامة في السياق القانوني الدولي بأنها:

عملية تنموية متكاملة تستهدف تلبية احتياجات الحاضر مع المحافظة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار

احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والمشاركة.(*خطة التنمية المستدامة لعام 2030*، قرار الجمعية العامة 70/1، 2015)

وهنا يصبح التعليم أحد المداخل الأساسية للتنمية المستدامة؛ لأن تحقيق التنمية لا يمكن أن يستمر من دون بناء الإنسان وتأهيله علمياً ومهنياً وثقافياً.

العلاقة القانونية بين التعليم والطفل والشباب والتنمية

يمكن أن نبني العلاقة بين المفاهيم الأربعة على النحو الآتي:
من منظور القانون الدولي، فإن الدولة لا تملك فقط التزاماً سلبياً بعدم حرمان الأطفال والشباب من التعليم، وإنما تقع عليها التزامات إيجابية تتمثل في توفير التعليم وإتاحته بصورة متساوية، والقضاء على التمييز والعوائق التي تحول دون الوصول إليه، وضمان جودته وملاءمته. (حمزة عباس، «الحماية القانونية لحق الطفل في التعليم (في المواثيق الدولية والوطنية. 2025)
ومن ثم، فإن ضمان حق الأطفال والشباب في التعليم لا يمثل التزاماً حقوقياً مستقلاً فحسب، بل يشكل التزاماً ذا أبعاد تنموية؛ لأن الاستثمار في تعليم هذه الفئات يسهم في بناء أجيال أكثر قدرة على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتحقيق مصالح الأجيال الحالية والمقبلة. (سالم ابراهيم الجبوري. حق الطفل في التعليم وفقاً للشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية. 2024)

وخلاصة القول أن العلاقة بين التعليم والطفل والشباب والتنمية في القانون الدولي تقوم على ترابط وظيفي؛ فالتعليم يمثل الأداة، والطفل والشباب يمثلان الفئات المستفيدة والمحركة للتنمية، بينما تمثل التنمية المستدامة الغاية الأوسع التي تسعى المنظومة الدولية إلى تحقيقها من خلال ضمان الحقوق الأساسية وبناء القدرات البشرية. وبالتالي، فإن التزام الدولة بضمان الحق في التعليم للأطفال والشباب يعد جزءاً من التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

واخيراً يمكن القول ان الحق في التعليم نقطة التقاء بين منظومة حقوق الطفل وحقوق الشباب ومفهوم التنمية في القانون الدولي العام؛ إذ يسهم ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف في تنمية القدرات الفردية والاجتماعية، وتعزيز المشاركة والتمكين الاقتصادي، والحد من الفقر وعدم المساواة، بما يجعله أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

3.3. المحور الثالث: التزامات الدول تجاه الأطفال والشباب (دراسة تحليلية)

تتنوع التزامات الدول في القانون الدولي لحقوق الإنسان بين التزامات "فورية التنفيذ" والتزامات "تتحقق تدريجياً"، وهو تمييز جوهري لفهم مسؤولية الدولة تجاه الأجيال الشابة. (وهبة الزحيلي ((2011)

3.3..1. الطبيعة القانونية للالتزامات (الاحترام، الحماية، الأداء)

وفقاً لـ التعليق العام رقم 13 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تلتزم الدول بثلاثة مستويات من الواجبات (Tomasevski, K. : (2001))

١ .الالتزام بالاحترام: يتطلب من الدولة الامتناع عن أي إجراء يعيق تمتع الأطفال والشباب بحقهم في التعليم (مثل إغلاق المدارس تعسفياً أو التمييز ضد فئات معينة).

٢ .الالتزام بالحماية: يفرض على الدولة اتخاذ تدابير تمنع الأطراف الثالثة (كالقطاع الخاص أو الجماعات المسلحة) من عرقلة العملية التعليمية.

٣. الالتزام بالأداء (الوفاء): وهو الالتزام الإيجابي بتوفير الموارد، بناء المدارس، تدريب المعلمين، وتطوير المناهج لتواكب متطلبات التنمية المستدامة.

3. 3. 2. التزامات الدول تجاه الأطفال (المجانية والإلزامية)

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل (1989) المرجعية الأساسية هنا، حيث تفرض على الدول((Bantekas, I. (2023) : مايلي:

١ .مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي: وهو التزام "فوري" لا يعذر فيه نقص الموارد.

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

٢ .تشجيع التعليم الثانوي: بشتى أشكاله (العام والمهني) وجعله متاحاً للجميع، مع اتخاذ تدابير مثل تقديم المساعدة المالية في حال الحاجة.

٣ .اتخاذ تدابير للحد من التسرب المدرسي: وهو التزام جوهري لضمان استدامة التنمية، فكل طفل يغادر المدرسة هو خسارة لرأس المال البشري المستقبلي.

3. 3. 3 التزامات الدول تجاه الشباب (التمكين والتعليم العالي)

على عكس التعليم الابتدائي، يقر القانون الدولي بالتحقيق "التدريجي" للحق في التعليم العالي والتقني، ولكن مع قيود صارمة. (منظمة العمل الدولية((2025) (ILO)

١ .الأخذ بمبدأ الأولوية: يجب على الدول توجيه أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لدعم تعليم الشباب وتدريبهم المهني.

٢ .مواءمة التعليم مع سوق العمل: يفرض القانون الدولي المعاصر (ضمن إطار التنمية المستدامة) التزاماً على الدول بضمان أن التعليم العالي لا ينتج "شهادات ورقية" بل مهارات حقيقية تسهم في النمو الاقتصادي.

٣ .كفالة الحق في "التعلم مدى الحياة": لضمان قدرة الشباب على إعادة التأهيل المهني في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة (AI).

هنا يمكننا الإشارة إلى "الالتزام بالحد الأدنى الأساسي " وهو مفهوم قانوني يعني أنه مهما كانت الدولة فقيرة، لا يحق لها التذرع بنقص الموارد لحرمان الأطفال من التعليم الأساسي، لأن ذلك يعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي.

ومع حلول عام 2026، نجد أن المجتمع الدولي قد تجاوز فعلياً منتصف الطريق نحو الموعد النهائي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة (2030). هذا السقف الزمني يفرض نوعاً من 'الاستعجال القانوني' على الدول؛ إذ لم يعد الالتزام بالحق في التعليم مجرد وعد بالتحسين التدريجي، بل أضحى واجباً يقتضي تسريع وتيرة مواءمة الأنظمة التعليمية مع الثورة التقنية. إن مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي (AI) اليوم ليست ترفاً فكرياً، بل هي جوهر الالتزام بالحق في التعليم لجيل الشباب الذي يجد نفسه في مواجهة سوق عمل يتحول جذرياً قبل سنوات قليلة من المحطة النهائية لعام 2030". (مخانق عبد الله، وأحسن عمروش، «حماية حق الطفل في التعليم في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. 2019)

4. نبذة عن حالة العراق واقليم كردستان (دراسة حالة)

تُعد حالة العراق وإقليم كردستان نموذجاً حيوياً ومُركباً لهذه الدراسة، نظرًا للتحديات التي واجهت النظام التعليمي نتيجة الحروب والأزمات الاقتصادية، مقابل الجهود الحالية لمواكبة التنمية المستدامة 2030.

4. 1. واقع الحق في التعليم في العراق وإقليم كردستان (رؤية 2026)

1 .الإطار القانوني والدستوري:

أكد دستور العراق لعام 2005 في المادة (34) على أن "التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة"، وألزم الدولة بمجانية التعليم في مراحله كافة. وفي إقليم كردستان، عززت القوانين المحلية هذا الحق مع التركيز على خصوصية اللغة والثقافة الكردية كجزء من جودة التعليم (المقبولية).(دستور العراق النافذ .2005)

2 .التحديات أمام التنمية المستدامة (الفجوة الرقمية والبنية التحتية):

واجهت حكومة العراق الاتحادية في مجال التعليم ضغوطاً هائلة نتيجة نقص الأبنية المدرسية (الحاجة لأكثر من 8000 مدرسة جديدة في 2026). ورغم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2022-2031"، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تحويل التعليم من "نظري" إلى "تقني" لتقليل بطالة الشباب التي لا تزال مرتفعة. (وزارة التربية العراقية (2023).

خطا اقليم كردستان العراق خطوات متقدمة في مجال "رقمنة التعليم" وادخال المهارات التقنية في المناهج بفضل الاستقرار النسبي. ومع ذلك، أثرت الأزمات المالية وتأخر الرواتب في السنوات الأخيرة على استمرارية جودة التعليم وحق الوصول العادل((2022) .UNICEF.

في عام 2026، يواجه الشباب في العراق والإقليم تحدي "المواءمة". فبينما تخرج الجامعات آلاف الطلبة سنوياً، يفتقر الكثير منهم إلى "المهارات الخضراء والرقمية" المطلوبة في القطاع الخاص، مما يجعل التزام الدولة بـ "القدرة على التكيف" تحت الاختبار الحقيقي.

وهنا يبرز دور العراق في التزامه تجاه "النازحين واللاجئين" (خاصة في المخيمات داخل الإقليم)، حيث سعت الحكومة والمنظمات الدولية لضمان عدم ضياع "جيل كامل" تعليمياً، وهو جوهر مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في التنمية المستدامة.

ومن هنا نستنتج، أنه على الرغم من التزام العراق الدستوري والقانوني بالحق في التعليم، إلا أن الوصول إلى التنمية المستدامة 2030 يصطدم بواقع البنية التحتية المتهالكة وفجوة المهارات الرقمية. لذا، فإن التزام الدولة في عام 2026 يجب أن ينتقل من 'كمّ التعليم' (توفير مقاعد) إلى 'نوع التعليم' (التمكين التكنولوجي والمهني للشباب) لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد النفط."

5. الخاتمة

وفي ختام بحثنا الموسوم ب" الحق في التعليم كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة في التزامات الدول تجاه الأطفال والشباب وفق القانون الدولي" خلصت هذه الدراسة إلى أن الحق في التعليم لم يعد مجرد استحقاق قانوني فردي، بل هو "حق تمكيني" ومحرك جوهري لا يمكن من دونه تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة (2030). إن التزامات الدول تجاه الأطفال والشباب في القانون الدولي قد انتقلت من مجرد "توفير مقعد دراسي" إلى ضمان "جودة ومواءمة التعليم. و بذلك توصلنا الى ابرز النتائج التالية :

5. 1. الاستنتاجات

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

١ .هناك علاقة طردية وارتباط وثيق بين تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية للتعليم وبين انخفاض معدلات الفقر والبطالة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (الاستدامة).

٢ .تطور الالتزام في القانون الدولي المعاصر بحيث يفرض على الدول التزاماً ليس فقط بالتعليم التقليدي، بل بـ "التعليم الرقمي والتقني" كجزء لا يتجزأ من حق الشباب في التنمية.

٣ .الفجوة القانونية-الواقعية رغم وجود ترسانة قانونية دولية قوية (اتفاقية حقوق الطفل، العهد الدولي)، إلا أن هناك فجوة في "آليات التنفيذ" خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص الموارد أو الأزمات.

٤ .وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن عام 2026 يمثل نقطة تحول حرجة؛ فنحن نقف الآن على أعتاب السنوات الأربع الأخيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الفجوة الحالية بين الالتزامات الدولية والواقع التقني الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي تتطلب من الدول الانتقال من 'رد الفعل' إلى 'الاستباق القانوني والتنموي'. إن الحق في التعليم للشباب في عام 2026 لم يعد يعني مجرد الوصول إلى المعلومة، بل يعني الحق في 'التمكين الرقمي والاستدامة المهنية' في عالم لا ينتظر المتأخرين عن ركب التكنولوجيا".

5. 2. التوصيات

بناءً على ما تقدم، وبالاستناد الى ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات وفي سبيل تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة، يقدم البحث مجموعة من التوصيات الموجهة لصناع القرار والمجتمع الدولي:

١ .دسترة الحق في التعليم المستدام: ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، مع النص صراحة على التزام الدولة بتقديم تعليم يواكب التحول الرقمي والمهارات الخضراء.

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

٢ .ربط التعليم بسوق العمل :(TVET) توجيه الاستثمارات الوطنية نحو "التعليم والتدريب التقني والمهني" لتقليص فجوة المهارات لدى الشباب، وضمان مساهمتهم الفعالة في الاقتصاد الوطني.

٣ .تفعيل "التعليم مدى الحياة": تبني سياسات مرنة تتيح للشباب إعادة التأهيل المهني والتعلم المستمر لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي والتغيرات التكنولوجية المتسارعة.

٤ .حماية ميزانيات التعليم: التوصية بعدم المساس بمخصصات التعليم في أوقات الأزمات الاقتصادية، اعتباراً بأن الإنفاق على تعليم الأطفال والشباب هو "استثمار سيادي" وليس مجرد "عبء مالي."

٥ .سد الفجوة الرقمية: العمل على ضمان الوصول العادل للإنترنت والأدوات التكنولوجية لجميع الفئات، لمنع نشوء "فقر تعليمي رقمي" جديد يعيق التنمية المستدامة.

٦. الدعوة إلى تطوير الإطار القانوني الدولي للحق في التعليم بما يستجيب للتحولات المعاصرة في العملية التعليمية، ولا سيما التعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي، بحيث لا يقتصر مفهوم الحق في التعليم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، وإنما يشمل الوصول العادل إلى التقنيات والموارد التعليمية الحديثة.

٧. دعوة الدول إلى اعتماد تشريعات وطنية صريحة تضمن مجانية التعليم الأساسي وإلزاميته وجودته، مع توفير الآليات القضائية والإدارية التي تمكن الطفل والشاب من المطالبة بحقه في حال انتهاكه.

٨. اعتماد «مؤشر دولي للعدالة التعليمية والتنمية المستدامة «يجمع بين مؤشرات الإتاحة والجودة والمساواة والمهارات والتنمية الرقمية، بما يسمح بقياس مدى وفاء الدول بالتزاماتها الدولية في مجال التعليم.

٩. إعادة بناء السياسات التعليمية الوطنية على أساس أن الحق في التعليم ليس غاية مستقلة فحسب، وإنما حق تمكيني ومدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال ربط التشريعات التعليمية بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وقياس مدى نجاح الدولة في الوفاء بهذا الحق وفق معايير الإتاحة والمساواة والجودة والملاءمة والاستدامة.

6. قائمة المصادر والمراجع

6. 1. المصادر العربية

6. 1.1 الكتب

١ .أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان. القاهرة، دار النهضة العربية، (2016).

٢ .أحمد محمود عبد الله، حقوق الإنسان في القانون الدولي العام. القاهرة، دار الفكر العربي، (2018).

٣. حمزة عباس، «الحماية القانونية لحق الطفل في التعليم (في المواثيق الدولية والوطنية)«، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة*، مج. 10، ع. 1، 2025.

٤. رقيب محمد جاسم وسيفان باكراد ميسروب، حماية حق الطفل في التعليم، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، مج(15)، ع253-188، جامعة كركوك، 2015.

٥. رؤى خالد سكران، «الحق في التعليم كحق من حقوق الإنسان وأثره في تحقيق التنمية المستدامة«، جامعة الموصل، 2024.

٦. سالم إبراهيم علي الجبوري، حق الطفل في التعليم وفقاً للشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، مج. 13، ع.285–265 ،جامعة كركوك، 2024.

٧. طيبة جواد حمد المختار، وفلاح مهدي عبد السادة، «جهود المنظمات الدولية المتخصصة في حماية حق الطفل في التعليم«، *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، مج. 31، ع. 6، 2023.

٨. عبد الكريم الكيلاني، التنمية المستدامة في القانون الدولي. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (2020).

٩. فراس نعيم جاسم، «الضمانات الدولية لحماية الحق في التعليم في القانون الدولي الإنساني«، *مجلة ذي قار للفنون*، مج. 1، ع. 33، 2020.

١٠. فلاح مهدي عبد السادة، الحماية الدولية لحق الطفل في التعليم، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، (2023).

١١. مخانق عبد الله، وأحسن عمروش، «حماية حق الطفل في التعليم في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان»، *مجلة الدراسات القانونية*، مج. 5، ع. 1، 2019.

١٢. وهبة الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام والقانون الدولي. دار الفكر، دمشق، (2011).

6. 1. 2. الدساتير والقوانين

١ .دستور العراق النافذ لسنة 2005.

6. 1. 3. الصكوك والوثائق الدولية

١ .الأمم المتحدة (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ .الأمم المتحدة (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جنيف، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٣ .الأمم المتحدة (1989). اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك، مركز حقوق الإنسان.

٤ .الأمم المتحدة (2015). تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الوثيقةA/RES/70/1 ، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥ .لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1999). التعليق العام رقم 13، الحق في التعليم (المادة 13 من العهد). الوثيقة E/C.12/1999/10، جنيف، الأمم المتحدة.

6. 1. 4. تقارير المنظمات الدولية

١ .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (2025). تقرير التنمية البشرية 2025، مسألة اختيار الناس والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي. نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) (2022). تقرير تطوير التعليم في الوطن العربي. تونس.

٣ .منظمة العمل الدولية (ILO) (2025). تقرير اتجاهات العمالة العالمية للشباب 2025، الاستثمار في تحويل مستقبل الشباب. جنيف، مكتب العمل الدولي.

٤ .اليونسكو (UNESCO) (2022). استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2022-2029).تحويل المهارات من أجل انتقال عادل وشامل. باريس، اليونسكو.

٥ .اليونسكو (UNESCO) تقرير الرصد التعليم العالي، باريس، 2023.

٦ .اليونسكو (UNESCO) تقرير رصد التعليم العالمي، التكنولوجيا في التعليم، أداة بشروط من؟. باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2024.

٧ .اليونيسف (2022). واقع التعليم في العراق، التحديات والفرص.

6. 1. 5. المراجع الثانوية (دراسات وتقارير تحليلية)

١ .البنك الدولي، تقرير عن التعليم والتنمية، "سد فجوة المهارات الرقمية في الدول النامية"، 2024.

٢ .وزارة التربية العراقية، التقرير السنوي لقطاع التعليم في العراق. بغداد، 2023.

6. 2. المصادر الاجنبية

1 .Bantekas, I. (2023). The Right to Education and Sustainable Development Goals. Human Rights Law Review.

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**

12.https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/declaration.shtml?utm_source=chatgpt.com.

پوختە:

مافی خوێندن یەکێکە لە بنەڕەتترین مافە مرۆییەکان کە لە پەیماننامە نێودەوڵەتییەکاندا جێگیر کراوە، چونکە پێشمەرجێکی سەرەکییە بۆ گەیشتن بە گەشەپێدانی بەردەوام و بەرزکردنەوەی کەرامەتی مرۆڤ. پەروەردەی کوالێتی بەرز، دادپەروەرانە و گشتگیر، بنچینەیە بۆ بەدیهێنانی ئامانجەکانی گەشەپێدانی بەردەوام، بەتایبەتی ئامانجی چوارەمی ئەجێندای ٢٠٣٠ی نەتەوە یەکگرتووەکان. ئەم توێژینەوەیە ئامانجی پشکنینی پابەندییە یاساییەکانی دەوڵەتانە سەبارەت بە گەرەنتیکردنی مافی خوێندن بۆ منداڵان و گەنجان، بەپێی چوارچێوەی یاسای مافی مرۆڤی نێودەوڵەتی، لە ڕێگەی شیکردنەوەی ئامرازە نێودەوڵەتییە پەیوەندیدارەکانەوە، وەک پەیمانی نێودەوڵەتیی مافە ئابووری، کۆمەڵایەتی و ڕۆشنبیرییەکانی ساڵی ١٩٦٦، ڕێککەوتننامەی مافەکانی منداڵی ساڵی ١٩٨٩، ڕێککەوتننامەی ڕێکخراوی کاری نێودەوڵەتیی ساڵی ١٩٩٩ سەبارەت بە نەهێشتنی خراپترین شێوازەکانی کاری منداڵان، و ئەوانی تر. توێژینەوەکە تیشک دەخاتە سەر ئەوەی کە دەوڵەتەکان تا چەند پابەندی ئەم پابەندییانەن لەبەرچاوگرتنی نایەکسانییەکانی گەشەپێدان، ململانێ چەکدارییەکان و گۆڕانکارییە دیجیتاڵییەکان، لە هەمان کاتدا شیکاری بۆ ئەو ئاستەنگانە دەکات کە ڕووبەڕووی سیستەمەکانی پەروەردە دەبنەوە لە بەدەستهێنانی یەکسانی و دەرفەتی یەکساندا، بەتایبەتی لە وڵاتانی گەشەسەندوو. توێژینەوەکە باس لە مافی خوێندن دەکات وەک ئامرازێکی بەهێزکردنی گەنجان، کە بەشداری دەکات لە بڕەودان بە دەرفەتەکانی کاری شایستە، داهێنان و بەشداریی چالاکانەی هاووڵاتیان. توێژینەوەکە ڕێبازێکی شیکاریی بەراوردکاری وەردەگرێت لە ڕێگەی پشکنینی دەقە یاساییە نێودەوڵەتییەکان و هەڵسەنگاندنی پراکتیزە نیشتمانییەکانەوە، بە ئامانجی دەستنیشانکردنی ئەو بۆشاییە یاسایی و دامەزراوەییانەی کە ڕێگرن لە جێبەجێکردنی کاریگەری مافی خوێندن. دەرئەنجامی توێژینەوەکە بە جەختکردنەوە لەسەر

2. Beiter, K. D. (2006). The Protection of the Right to Education by International Law. Martinus Nijhoff Publishers.

3. Committee on Economic, Social and Cultural Rights (1999). General Comment No. 13: The Right to Education

4. Mechanisms. Geneva: UN Human Rights Office

5. OHCHR (2019). Right to Education International Standards and Monitoring

6. Tomasevski, K. (2001). Human Rights Obligations in Education: The 4-A Scheme. Gothenburg: Novum Grafiska.

7. UNESCO (2023). Global Education Monitoring Report 2023: Technology in education, A tool on whose terms? Paris: UNESCO.

8. United Nations Development Programme (UNDP) (2023). Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock Reimagining Cooperation in a Polarized World. New York: UNDP. vailable at: https://hdr.undp.org (Accessed, last visited 30.3.2026.

9. United Nations (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: UN.

10. UNICEF (2022). Education and Sustainable Development Goals: Progress and Gaps.

11. World Bank (2021). Learning Poverty and the COVID-19 Pandemic: Impact and Policy Respons.

the ILO Convention on the Elimination of the Worst Forms of Child Labour (1999), among others. The research focuses on the extent to which states comply with these obligations, considering development disparities, armed conflicts, and digital transformations that influence access to education. It also explores the right to education as a means of empowerment for youth, enabling equitable access to employment, innovation, and The study adopts an active civic participation. analytical and comparative legal approach, examining international legal texts and national practices to identify institutional and legal gaps hindering the effective realization of this right. The findings underscore that the enhancement of the right to education requires an integrated approach combining national legislation, international accountability, and inclusive educational policies.

combining national legislation, international accountability, and inclusive educational policies. This synergy ensures that education becomes a genuine driver for sustainable development and social justice for future generations.

Keywords: Rights of Education, Sustainable Development, Children, Youth, International Law

بەرزکردنەوەی ئەم مافە کۆتای دێت کە تەنها لە ڕێگەی یەکخستنی هەوڵەکان لەنێوان یاسادانانی نیشتمانی، لێپرسینەوەی نێودەوڵەتی و سیاسەتەکانی پەروەردەی گشتگیردا بەدەست دێت، بەمەش خوێندن دەبێتە هۆکارێکی ڕاستەقینە بۆ بەدەستهێنانی گەشەپێدانی بەردەوام و دادپەروەریی کۆمەڵایەتی بۆ نەوەکانی داهاتوو

ووشە کلیلییەکان: مافی خوێندن، گەشەپێدانی بەردەوام، منداڵان، گەنجان، یاسای نێودەوڵەتی.

Abstract

The right to education is one of the fundamental human rights enshrined in international instruments as a cornerstone for achieving sustainable development and promoting human dignity. Inclusive, equitable, and quality education constitutes the foundation of the Sustainable Development Goals (SDGs), particularly Goal 4 of the 2030 Agenda for Sustainable Development. This study aims to examine states' legal obligations to guarantee the right to education for children and youth within the framework of international human rights law. It analyzes relevant international legal instruments such as the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966), the Convention on the Rights of the Child (1989), and

- **Publisher: University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034**
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/, Volume: [S], Issue: [3], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12609]**
- **Submission Date: [01/08/2026], Revised Date: [01/08/2026], Accepted Date: [25/10/2026], Published Date: [04/11/2026]**